

Distr.: General
11 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز وحماية حقوق الإنسان: مسائل حقوق

الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع

الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٥ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بشأن مسألة العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وأن يقدم تقريراً موضوعياً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ويحمل التقرير الآراء التي وردت من حكومات أذربيجان وبلغاريا وكوبا والكويت وبنما وبيرو والسنغال وصربيا، وكذلك من منظمة التجارة العالمية، ويقدم توصيات حول سبل التصدي لأثر العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

* A/66/150.



أولا - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ٢١٦/٦٥ بتقرير الأمين العام بشأن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/65/171)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم، بناء على هذه الآراء، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا موضوعيا عن هذا الموضوع يتضمن توصيات بشأن سبل التصدي لأثر العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

٢ - وعملا بهذا الطلب، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، طلبا تلتبس فيه إبداء الرأي في هذه المسألة. وتلقت المفوضية حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١، ردودا من حكومات أذربيجان وبلغاريا وكوبا والكويت وصربيا، ومن منظمة التجارة العالمية. ويتضمن هذا التقرير أيضا سرودا موجزة لردود الحكومات بنما وبيرو والسنغال وردت في عام ٢٠١٠ بعد انقضاء الأجل الأقصى لتقديم التقرير ولم يتسن بالتالي إدراجها في ذلك التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أذربيجان

٣ - قدمت حكومة أذربيجان قائمة بالبرامج الحكومية التي تعالج عدة مسائل كالتنمية الإقليمية والطاقة، بما في ذلك الطاقة المستمدة من مصادر بديلة ومتجددة؛ والعمالة، بما في ذلك التنمية والهجرة، والديموغرافيا والتهوؤ بالسكان؛ والحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها ليشمل المسنين؛ والصحة؛ والتعليم؛ والبيئة؛ واللاجئين والمشردين داخليا، بما في ذلك تحسين مستوياتهم المعيشية؛ والاتجار بالبشر والعنف؛ والسياسات الشبابية؛ والحكم الرشيد؛ وزيادة الشفافية ومحاربة الفساد.

بلغاريا

٤ - تقول حكومة بلغاريا إنها ترى أن استقرار الإطار الاقتصادي والمالي هو وحده الذي من شأنه أن يشجع على التطور الديمقراطي للمجتمعات وأن يحقق الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان. فوجود تجارة متعددة الأطراف ونظام مالي يتسمان بالانفتاح وبإمكانية التنبؤ بهما يعتمدان على قواعد تحكمهما ويعملان في كنف الإنصاف وعدم التمييز، إنما من شأنه أن يعزز مشاركة البلدان في تلك التجارة وذلك النظام مشاركة تتسم بطابع الديمقراطية

والشفافية. وأعربت بلغاريا عن التزامها بتحقيق نظام اقتصادي دولي منصف وشفاف يعمل في كنف الديمقراطية والعدالة، وبالترويج لفكرتي الديمقراطية والحرية. وتقول بلغاريا إنها عملت على نحو نشط من أجل بلوغ ذلك الهدف بأن أيدت المبادئ والقيم الأوروبية الأساسية، مبادئ الحرية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وهي شاركت في عمل منظمة التجارة العالمية، ومنظومة الأمم المتحدة، وهما منظمتان تهدفان كلتاهما إلى إنشاء نظام عادل وديمقراطي لإعادة توزيع الموارد يقود بدوره إلى تحقيق الحكم الديمقراطي، وتأمين أعمال حقوق الإنسان والحقوق المدنية في جميع أنحاء العالم.

كوبا

٥ - تقول حكومة كوبا إنها تبدي اهتماما كبيرا بما ينبغي أن تقوم به منظومة الأمم المتحدة بوصفها منتدى عالميا وأكبر هيئة تمثيلية من دور محوري في إعادة صوغ أسس عملية العولمة الجارية حتى تعود منافعتها المحتملة على شعوب العالم قاطبة. وتشير كوبا إلى تنامي صلات الترابط الذي يتضح مما يترتب على أحداث تقع في جزء من العالم من أثار تنعكس على حياة ملايين الناس في أنحاء أخرى من العالم. وفي هذا السياق، تقول كوبا إنه عملا بمبدأ المسؤولية المشتركة، وداخل إطار العمل المتعدد الأطراف، ينبغي أن تتمتع جميع الشعوب بحقوقها الأصلية في المشاركة في الحكم وإدارة تلك العمليات التي لها أثر عالمي.

٦ - وتشير كوبا إلى أنه في ظل عملية تحقيق العولمة بمفهومها الليبرالي الجديد، يتراجع دور الدولة وقدرتها الاقتصادية والمالية في مجال أعمال الحق في التنمية، وإدارة وإسداء أو تأمين الخدمات العامة الأساسية، كالتعليم، والصحة والضمان الاجتماعي. وقد عمق هذا الأمر التفاوت الاجتماعي وحرّم، في معظم الحالات، ملايين البشر ممن يمثل في بعض الحالات الغالبية العظمى من السكان من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأسهمت العولمة بمفهومها الليبرالي الجديد في تفشي الرذيلة والجريمة كالاتجار بالمخدرات، والبغاء والمواد الإباحية، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للأطفال والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب. فكل شخص له الحق في نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه أعمال الحقوق والحريات إعمالا كاملا، مثلما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذه الحقوق التي أعيد تأكيدها في إعلان الحق في التنمية، وجرى تأكيدها من جديد بتوافق الآراء في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، إنما هي أبعد ما أن تكون قد تحققت.

٧ - وتقول كوبا إن آليات اقتصاد السوق الحر، و "المساواة" بين غير المتساويين التي تروج لها العولمة بمفهومها الليبرالي الجديد من خلال اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية أو من

خلال تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، هي آليات ترحح كفة البلدان المتقدمة النمو، وتديم وتعمق الفوارق بينها وبين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بالمعونات، تقول كوبا إنه بالرغم مما تقوم به الدول المتقدمة والمؤسسات التجارية والمالية من أنشطة للدعوة إلى تحرير السوق وإزالة المعونات في البلدان النامية، لا تزال البلدان المتقدمة النمو تدعم المنتجات الزراعية وتغلق أسواقها في وجه الصادرات الرئيسية لمعظم البلدان النامية.

٨ - وفيما يتعلق بالجانب السياسي للعولمة، تشير كوبا إلى مراكز النفوذ وتوجهها نحو عولمة ديمقراطيتها الشكلية على أنها نظام فريد، وتنتقد كوبا التفسير المتحيز بشأن الحقوق المدنية والسياسية الذي يقول إن الأولوية تعطى إلى تلك الحقوق وإلها حقوق منفصلة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشير كوبا إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣ الذي يؤكد أهمية مراعاة الخصوصيات الوطنية والإقليمية، إضافة إلى الاختلافات في التراث التاريخي والثقافي والديني. وهي تذكر بأن سياسات إعادة توجيه حركة الأشخاص بين الجنوب والشمال هي أبعد من أن تكون قد حررت. وبدلاً من ذلك، زادت القيود المفروضة على الهجرة نحو البلدان المصنعة، بل وصل الأمر إلى حد التهديد باستخدام القوة لوقف تنامي موجة الهجرة. وتؤكد كوبا كذلك عدم تحرير نقل التكنولوجيا. وهي ترى أنه، وعلى النقيض من ذلك، تعززت نظم حماية الملكية الفكرية الرامية إلى حماية احتكار الدول المتقدمة ومؤسساتها للتكنولوجيا وهيمنتها عليها، وتكريس تبعية البلدان النامية.

٩ - وتقول كوبا إن الاستمرار في تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة سوف يجعل من أعمال جميع حقوق الإنسان للجميع سراباً مستحيل المنال. وهي تشير إلى ما تنطوي عليه هذه السياسات من عواقب خطيرة تهدد السلام والاستقرار الوطني والإقليمي والدولي، وعلى الحفاظ على الموارد واستخدامها الرشيد، وتهدد من ثمة، بقاء البشرية. وتؤكد كوبا ضرورة أن تعتمد على الصعيد الدولي سياسات وتدابير تستجيب لاحتياجات البلدان النامية، وأن توضع وتنفذ بمشاركتها. وهي ترى أنه لا بد من أن يبادر المجتمع الدولي بأسره في الحال، إلى تعزيز التعاون الدولي بما يقود إلى أعمال جميع حقوق الإنسان، وبخاصة أكثر من استفاد حتى الآن من هذا التعاون. ولا بد من قيام تضامن دولي في هذا الصدد.

١٠ - وتتمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون إيجاد حلول للمشاكل التي تسببها الفلسفة الحالية للعولمة في عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدى البلدان الصناعية للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها من قبل، وتغيير قواعد اللعبة. ذلك إن النهج والمبادرات التي وضعتها حتى الآن البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية لمواجهة التحديات التي تفاقمت من جراء العولمة

بمفهومها الليبرالي الجديد الحالي، من قبيل التخلف والفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسكنات لم تكن كافية لحل المشاكل الخطيرة وتسوية أوجه التفاوت الكبير القائمة في عالم اليوم.

١١ - وتقول كوبا إنه إذا توافرت إرادة سياسية حقيقية لأمكن إنجاز الكثير في أعمال الحق في الحياة وتحقيق التنمية البشرية للملايين، وذلك بالاستعانة بموارد قليلة نسبياً تخصم من مئات الآلاف من الملايين من الدولارات التي تنفق سنوياً على التسلح، والغزو والحروب والدعاية التجارية.

١٢ - وتشدد كوبا على أهمية وضع التنمية في صدارة جدول الأعمال الاقتصادي الدولي بهدف تحقيق القضاء على الفقر والقضاء على التفاوت بين الأغنياء والفقراء. فمن الضروري إحلال نظام دولي عادل وشفاف وديمقراطي تنفذ في إطاره في عدة مجالات تدابير طموحة وشاملة ومبتكرة ومتزامنة، بدءاً بإلغاء الديون الخارجية. وتقول كوبا إنه لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها المانحون على ألا تكون مشروطة وخاضعة لمصالحهم الاقتصادية والسياسية. وهي تقترح العودة إلى اتفاقات التجارة التفضيلية والطرق المتبعة للتعويض عن التفاوت العميق والمتزايد، وتوصي بأن يستعاض عن المؤسسات المالية الدولية وبإصلاح الأمم المتحدة وإشاعة الديمقراطية فيها بما يجعلها أكثر فعالية حقاً. وتقترب كوبا استحداث رسوم من أجل التنمية.

١٣ - وأعربت كوبا عن تأييدها لمواقف قطاعات اجتماعية متنامية في جميع أنحاء العالم تنتقد هذا النظام الليبرالي الجديدة وتطعن في جدواه. ولن تستطيع الإنسانية البقاء إلا في ظل نظام أكثر إنسانية وإنصافاً تسوده العدالة الاجتماعية. أخيراً، تكرر كوبا التأكيد على أن هذا النظام الدولي غير عادل، وأنني وغير متكافئ وغير قادر لا على حل المشاكل الخطيرة التي تواجهها الإنسانية اليوم ولا على تذليل التحديات كبيرة التي ستثور في المستقبل.

الكويت

١٤ - قدمت الكويت معلومات عن الخطة الإنمائية الوطنية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة المواطنين، ودعم التنمية البشرية والاجتماعية. وبغية التصدي لأثر الأزمة المالية العالمية، تقوم الكويت بجهود لإنعاش الاقتصاد من خلال تعزيز الإنفاق العام الذي هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، مع التركيز على الاستثمارات العامة، وذلك لتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الإنمائية الكبرى. وتشجع الكويت أيضاً على الاستثمار من خلال منح القطاع الخاص دوراً قيادياً في تنفيذ بعض المشاريع وتمويلها وإدارتها.

١٥ - وتقول الكويت إنها سنت أو عدلت القوانين والتشريعات اللازمة لتعزيز الاستقرار والشفافية، وهو ما يساهم في خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي. ويرد شرح مفصل لهذه التطورات في الرد الوارد من الكويت. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الكويت في إعداد التقرير الوطني عن حالة حقوق الإنسان في البلد، وذلك في إطار المراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان، وهي اتخذت خطوات في هذا الصدد.

بنما

١٦ - تقول حكومة بنما إنها اتخذت سلسلة من الإجراءات من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٦٤ بشأن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. فهي أنشأت في هذا السياق في عام ٢٠٠٦ أمانة نظام الحماية الاجتماعية التي تضم مختلف المؤسسات الحكومية التي تقدم الخدمات للبلديات الغارقة في الفقر المدقع التي حددتها خريطة الفقر وتحليلات الضعف الاجتماعي، لإدماج الأسر التي تعيش في فقر مدقع في ديناميات التنمية الوطنية. واعتباراً من أول يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، قدم البرنامج خدمات الرعاية إلى ٦٣ ٠٧٢ أسرة معيشية. واعتمدت الحكومة عدة سياسات وبرامج على النحو المبين بالتفصيل في الرد الوارد من بنما عن تقديم الدعم إلى المسنين من الذين ليس لهم معاشات وضحايا العنف الجنسي؛ ومكافحة الفقر وسوء التغذية؛ ومنع عمالة الأطفال والقضاء عليها؛ وتبني الأطفال. وقدمت بنما معلومات بشأن التوصيات السياسية التي قدمها المجلس الاستشاري للطفولة في مجالات الصحة، والتعليم والبيئة والعمل مع توفير وصول الجميع إلى غرف الرضاعة الطبيعية ومراكز رعاية الطفل.

١٧ - وتقول بنما إن عملية العولمة قصرت المسافة بين البلدان والثقافات والشعوب والأجيال. وفي هذا التقارب، أصبح كل شخص يطالب بحقوقه، وينبغي أن تكفل الدولة لكل شخص الحق في تنمية تكون مناسبة له من الناحية الثقافية. وكما يتسنى التصدي لآثار العولمة، ركزت وزارة التنمية الاجتماعية على الفئات ذات الأولوية. وقد جرى في هذا الصدد تنفيذ سلسلة من الأنشطة لتأمين مشاركة المسنين وتوعيتهم وحمايتهم وأمنهم. وبالمثل، واصلت بنما على الصعيد المحلي تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والحقوق المبينة في إعلان حقوق الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك شرع في عملية لإنشاء شبكة مشتركة بين المؤسسات ومتعددة القطاعات لتعزيز حقوق الإنسان لفئة الشباب. وتؤيد بنما تعزيز الحيز المتاح لمشاركة الشباب من أجل تحسين تأثيرهم في السياسات العامة.

بيرو

١٨ - تقول حكومة بيرو إن مساهمتها أثرتا وجهات النظر المعرب عنها في المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بيرو. هي تأمل أن ينظر إلى العولمة باعتبارها عملية تدرج في سياق احترام حقوق الإنسان وكرامة الأشخاص الأوسع نطاقاً؛ تصلح لتحقيق التكامل مع البلدان التي تقيم معها علاقات؛ وستوفر فرصاً لتحقيق الرقي لهذه البلدان ومواطنيها بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو المركز الاجتماعي. وكانت بيرو أقرت بالطابع العالمي لحقوق الإنسان من خلال التصديق على الصكوك الدولية التي أدرجت في تشريعها الداخلية، وهو ما ساهم في تحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

١٩ - وتقول بيرو إن العولمة عملية تحول هيكلي تؤثر على احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين في كل بلد، وتخلق صعوبات لا بد من مواجهتها. ويجب أن تعود العولمة بالنفع على كل مواطن، وأن ترفع مستويات الدخل للبلدان على نحو يتسق مع القيم المعترف بها عالمياً. وفي هذا الصدد، نفذت بيرو سياسات موجهة نحو ربط النمو الاقتصادي باحترام حقوق الإنسان في مجالات مثل الزراعة، والتجارة، والحد من الفقر، واحترام التنوع الثقافي. ويتضمن الرد الوارد من بيرو معلومات مفصلة عن هذه البرامج.

٢٠ - وفيما يتعلق بالحكم الرشيد والشفافية، تسلم بيرو بأن المجال الاقتصادي لا يمكن فصله عن المجال الاجتماعي والسياسي. ولضمان النمو والازدهار في هذا الصدد، ينبغي أن تعتمد قوى السوق على قيم تساعد على تحسين المستويات المعيشية لأصحاب الموارد القليلة.

٢١ - وفيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والبيئية والثقافية للعولمة، تشدد بيرو على ضرورة وضع آليات لتعزيز التنمية المستدامة بيئياً. وهي قامت في هذا الصدد، بسن قانون البيئة الذي أنشأت بموجبه الجهاز الوطني لتقييم الأثر البيئي، ويحدد هذا الجهاز قواعد معينة للأنشطة البشرية في مجالات البناء، والعمل وما إلى ذلك من خدمات، إضافة إلى السياسات العامة والخطط والبرامج التي قد تكون لها آثار بيئية كبيرة. ويحتاج الجهاز إلى إجراء دراسات للأثر البيئي تشكل أدوات إدارية تشمل التقييم الفني للنشاط المقترح وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة المتوقعة على البيئة في المدين القصير والطويل، سواء كان ذلك على الصعيد المادي أو الاجتماعي. ويستعان بهذه الدراسات لتحديد التدابير اللازمة لمنع الضرر أو تخفيفه إلى مستويات مقبولة.

السنگال

٢٢ - تقول حكومة السنغال إنه تحت ضغط قوى السوق المتنامية، أصبحت حقوق الإنسان مقصورة على الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، حيث لم تنفك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التآكل تدريجيا. ذلك إن الحقوق المدنية والسياسية تقع مباشرة ضمن المشمولات السيادية للدولة، وهي مرهونة إلى حد بعيد بحماية الدولة لها في حدود ما يسمح به القانون. وفي حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن قوى السوق في سبيلها إلى أن ترسي في ظل الظروف الحالية المتسمة بعولمة جامحة مجردة من أي اعتبارات إنسانية، نظاما اقتصاديا جديدا يهدد على نحو خطير التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

٢٣ - وتقول السنغال إن التوسع العالمي للنظام الاقتصادي بمفهومه الليبرالي الجديد تواصل عبر سبل التحرير، وسحب القيود، والخصخصة وخفض النفقات العامة نتيجة للضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية على الدول. ولهذه السياسات آثار مروعة كالفقر وسوء التغذية بالنسبة لغالبية سكان العالم. فانتشار الأمراض، وتدهور النظم التعليمية، والأعداد الضخمة من العاطلين، وعدم استقرار الوظائف، والتفشي الكبير للفساد وغسيل الأموال، وتدهور البيئة، وتدمير النسيج الاجتماعي وانتشار الفقر وانعدام الأمن والعنف المسلح وخطر الإرهاب، كلها آثار ناجمة عن العولمة، ومن المرجح أن تنال بشكل خطير من التمتع بحقوق الإنسان.

٢٤ - وتقول السنغال، إنه في إطار النظام الاقتصادي الحالي، بات نفوذ الشركات عبر الوطنية ملموسا بقدر أكبر، بينما أصبحت الدولة خارج دائرة اتخاذ القرارات الاقتصادية بدعوى "المنافسة" و "حرية اللعب المتروكة لقوى السوق". ويعادل رقم أعمال هذه الشركات أو يفوق الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان، حيث إن نصف دزينة من تلك الشركات يفوق رقم أعمالها الناتج المحلي الإجمالي لأفقر ١٠٠ دولة. ذلك أنه ليس لأساليب عملها وأنشطتها من هدف سوى تعظيم الأرباح، واللجوء في سبيل ذلك إلى جميع الوسائل الممكنة. وتؤكد السنغال أن حق الشعوب في تقرير المصير والتصرف في مواردها الطبيعية، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد أصبح محل تساؤلات متزايدة. فإزاء النهب المنظم للثروة في أماكن من العالم، من بينها أفريقيا، تحرم شعوب بأكملها من سبل العيش. فأنشطة شركات النفط العملاقة في دلتا النيجر أثارت تمرد سكان جنوب نيجيريا الذين طالبوا بحصتهم من الثروة وحققهم في أن تكون لهم بيئة صحية.

٢٥ - وثمة تساؤلات عن جدوى سحب القيود بغرض جذب الاستثمارات في قطاعات أصبح التمتع فيها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التقليدية إذا كان ذلك يفسح المجال أمام إساءة المعاملة ويؤدي إلى انتهاك المادتين ٧ و ١١ من العهد. وبالتالي، فإنه لم يعد بإمكان أي شخص يعمل في ظروف عمل عادلة أن يكفل لنفسه ولأفراد أسرته حياة كريمة. وترى السنغال أن خصخصة الخدمات الأساسية - المياه والطاقة والتعليم والصحة والإسكان - والتخفيضات في الإنفاق العام قد زادت من إملاق سكان البلدان المتخلفة، حيث إن الأغلبية الساحقة ما زالت تعيش تحت عتبة الفقر وفقا لمؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد بات الوصول إلى مياه الشرب المأمونة ترفا بالنسبة للفقراء وسكان المناطق المحرومة. وما دامت الدول لا تتيح الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأعمال الكامل لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، ستظل الخدمات الصحية بعيدة عن متناول الفقراء أو السكان الذين يعيشون في المناطق النائية. ولا يشذ التعليم عن قاعدة ظاهرة الاستغلال التجاري. فقلما تعتبر الدول الإنفاق العام على التعليم استثمارا في تكوين رأس المال البشري وتضعه ضمن أولياتها. وترى السنغال أن من الطبيعي إلى حد ما أن تنسحب الدولة من التعليم، وأن تتدهور جودته تبعا لذلك. فقد أصبح الوصول إلى تعليم جيد من الامتيازات نظرا لتكلفته المرتفعة.

٢٦ - وتوصي السنغال باتخاذ بعض التدابير الرامية إلى التوفيق بين العولمة وحقوق الإنسان. وهي تشدد على أهمية تمكين المواطنين من مساءلة السلطات العامة بشأن تسوية المشاكل الخاصة بالسياسة العامة، وبخاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ينبغي أن تسمح مشاركة المواطنين للحاكم والمحكوم بأن يتجها بالتجارة الدولية والمؤسسات المالية نحو احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإضفاء مسحة إنسانية على العولمة. وتحتاج العولمة إلى إطار قانوني تكون حقوق الإنسان عنصرا من عناصره الأساسية. وبما أن قاعدة السوق في هذه الحال لا تعلو فوق طائلة الصكوك القانونية الدولية المذكورة أعلاه، فإن الإنسان يصبح هو الغاية المنشودة من العولمة لا مجرد وسيلة لتحقيقها.

٢٧ - وترى السنغال أن مشاركة المواطنين ستقود الشركات عبر الوطنية إلى احترام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإلى تحمل المسؤولية عن انتهاك الحقوق الواردة فيه. وينبغي ألا تتمتع هذه المؤسسات بأي سيادة، وألا تكون لها أي حصانة قضائية، وينبغي التصدي للانتهاك الخطير لحقوق الإنسان التي هي مسؤولة عنه في جميع أنحاء العالم.

٢٨ - ومن المتوقع أيضا أن تحت مشاركة الناس الدول على الوفاء بالتزاماتها والتفاوض في آن معا مع المؤسسات المالية الدولية. وترى السنغال أنه يجب ألا تفرض على الناس قرارات تحرير السوق من خلال تدخل من الدولة. ويجب إخضاع هذه القرارات لرقابة تمارسها هيئات منتخبة ديمقراطيا أو مختصة قانونا. وعند الضرورة، يجب، قبل التوقيع والتصديق على هذه القرارات، في ذلك أي قوانين أو معاهدات دولية، رفضها أو تأييدها عبر استفتاء ينظم لهذا الغرض. وينطبق هذا الأمر أيضا على عمليات النقل إلى الملكية الخاصة ورفع القيود وتخفيض الإنفاق العام.

٢٩ - وتقول السنغال إن المشاركة العامة ستسهم في حماية حقوق وحريات الأفراد والشعوب من التبعية أو الاعتماد على قوانين السوق. وبما إن السوق ليست سلطة ديمقراطية وشفافة ولا يتمتع صناع القرار الحقيقيين فيها بأي شرعية لاتخاذ قرار نيابة عن دول العالم بأسره، ترى والسنغال ضرورة توسيع مهمة واختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة وجعله مرصدا عالميا ومركزا يعود إليه أمر تقرير دفع السوق العالمية أو كبجها.

صربيا

٣٠ - تقول صربيا إنها اعتمدت استراتيجية وطنية إنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧ وخطة عمل لتنفيذها. غير أن عددا كبيرا من التدابير المتوخاة في الاستراتيجية لم تنفذ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وبالتالي، أعقبت فترة من الانخفاض الكبير في الفقر المدقع زيادة في عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع، واقترن ذلك بتدهور في جميع مؤشرات الفقر الأخرى. وساهم الانخفاض في النشاط الاقتصادي وفيما تبعه من ارتفاع في نسبة البطالة. وانخفض معدل التوظيف من ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٠، وهي السنة الثانية على التوالي التي تشهد انخفاضا في فرص العمل. وتشدد صربيا أيضا على وجود فروق كبيرة بين مناطق البلد في إدراج الدخل وتوزيعه.

٣١ - وتقول صربيا إن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تميزت بطرء انتقال تدريجي من اعتماد مفهوم الحد من الفقر نحو الأخذ بمفهوم الإدماج الاجتماعي الرامي إلى القضاء على أسباب الفقر، وتوفير مستوى معيشي ملائم وخلق الظروف الملائمة لمشاركة السكان الفعلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتلاحظ صربيا أن الأولويات في ضمان ممارسة حقوق الإنسان تشمل تنفيذ إصلاحات في هذا الصدد والقضاء على العجز الهيكلي، وبخاصة عندما تكون المهام من مشمولات عدة هيئات حكومية. ويجب أن يكون هناك تعريف واضح للصلاحيات كيما يتسنى الوفاء بالالتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ المعايير ذات الصلة. وتشدد صربيا على الحاجة إلى وضع نظام

للإبلاغ عن تنفيذ التدابير المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات والإشراف على تنفيذها. وتكمن الأولوية في ممارسة حقوق الأقليات أساساً في تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية معينة، وتقصير المسافة الفاصلة بين غالبية السكان الصرب وأفراد الأقليات القومية.

ثالثاً - الردود الواردة من مؤسسات الأمم المتحدة

منظمة التجارة العالمية

٣٢ - تشدد منظمة التجارة العالمية على أن الشفافية والاتساق والإنصاف هي محركات النظام التجاري المتعدد الأطراف، على غرار ما عليه الحال بالنسبة لآليات حقوق الإنسان. ففتح التجارة الدولية قد يؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية، وهو ما يساعد على الارتقاء بمستويات المعيشة، ويساهم من ثم، في التنفيذ الفعلي للحقوق المعلنة كالحقوق المتعلقة بالعمل والوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية. ومن المفترض في هذه الحالة، أن تكون القواعد العالمية المتبعة قواعد عادلة تراعي كل ما تم الالتزام به. فالمجموعة الحالية من القواعد والاتفاقيات التي هي محمل النظام التجاري المتعدد الأطراف لا تستوفي تماماً الشرط المذكور، حيث إنها لا تعكس على النحو الكامل التركيبة المتغيرة والمطالب التي تواجه منظمة التجارة العالمية في عالم اليوم المتجه نحو العولمة. فقد كانت الحاجة إلى التحديث والتغيير، هي أهم الأسباب التي أدت بأعضاء المنظمة إلى إطلاق جولة مفاوضات الدوحة في عام ٢٠٠١. وكانت الظروف المستغيرة والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحاجة المشتركة إلى مواجهة تحديات التنمية والفقر المهيمنة على جدول الأعمال الدولي هي أكبر الدوافع على تبني هذا الاقتناع.

٣٣ - وينعكس هذا التغيير الطارئ في الاتجاه الذي اتجهته العمليات اليومية للمنظمة، وكذلك في المواقف التفاوضية لأعضائها. فقد سعت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى وضع مصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً نصب عينيهما لإصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف ومهامه. بما يعطي إلى غالبية أعضائه حصة أكبر في نمو التجارة العالمية تراعي احتياجاتها الاقتصادية والإنمائية. فتوفير الضمانات الكفيلة بتحقيق الوصول إلى الأسواق، وإصلاح النظام لما فيه صالح البلدان النامية وبناء مساعدة تقنية مستدامة تقدم وفقاً للطلب، وبرامج بناء القدرات إنما هي كلها أمثلة على الدور المركزي الذي تقوم به التنمية في عمليات منظمة التجارة العالمية. ومن الأهمية بمكان أن يركز الأعضاء على سبل المضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال الدوحة الإنمائي، وعلى استمرار سير وزيادة تحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف في المدى الطويل.

٣٤ - وتشدد منظمة التجارة العالمية على مساهمة النظام التجاري المتعدد الأطراف في التنمية الاقتصادية والنمو والعمالة. ومن المسلم به أن التجارة تشكل أحد محركات العولمة، وأن دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية قد أثبت جدواه. فهي حققت مكاسب للعديد من البلدان النامية، وقد بانّت جلياً خلال الأزمة الاقتصادية والمالية في عام ٢٠٠٨ آثارها العكسية الناشئة عن الانهيار الذي طرأ على أحجام مبادلاتها. وعلى الرغم من بوادر الاستقرار التي ظهرت في الأسواق المالية في أعقاب ذلك، لا تزال الأزمة قائمة، ولا سيما بالنسبة للعديد من البلدان النامية. غير أن الإحصاءات الأخيرة أظهرت كيف يمكن للتجارة أن تساعد العالم في تجنب الركود. وبعد بلوغ رقم قياسي لحجم الصادرات بلغ ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ (١٢,٩ في المائة للبلدان المتقدمة النمو و ١٦,٧ في المائة للبلدان النامية)، يتوقع أن يعود معدل نموها إلى مستويات أقرب إلى ما هو طبيعي، أي بما معدله ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١١ (٤,٥ في المائة للبلدان المتقدمة النمو و ٩,٥ في المائة للبلدان النامية). وتتوقع المنظمة نمواً بمعدل ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ٢٠١١، مقابل ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من عدم استبعاد خطر التدهور بسبب الوضع القائم في اليابان والشرق الأوسط، تظل هذه الأرقام مشجعة للغاية وتظهر أن الاقتصاد العالمي قد تعافى واستعاد المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة.

٣٥ - وخلال الأزمة، كانت هناك خشية من أن تقود زيادة الإجراءات الحمائية إلى الانزلاق في حلقة مفرغة. وكان هذا الاتجاه واضحاً في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن المتوقع أن تعاني الفئة الثانية أكثر من أي إفراط في سياسة الحماية الجمركية لأن صادراتها غالباً ما تكون سريعة التأثير بإجراءات الحماية الجمركية، وتفتقر عادة إلى شبكات الأمان الضرورية لمساعدة المتضررين. وتقول المنظمة أنه بالرغم من أن أعضاءها أشاروا في التقارير التي قدموها في إطار آلية الاستعراض المنتظم للسياسات التجارية، إلى وجود مزيد من الانزلاقات نحو اتخاذ إجراءات تقييدية، تتواصل الأخذ بترعة حمائية مكثفة. وتضيف أن عليهم أن يظلوا متيقظين ومواصلة العمل من أجل فتح الأسواق بدلاً من إغلاقها، حيث إن الواضح أن ارتفاع معدلات البطالة في البلدان المتقدمة والتكشف الحاد في أوروبا سيبقي على الضغوط الحمائية. لذا، يحث أعضاء المنظمة بقوة على المضي قدماً في احتتام جدول أعمال الدوحة الإنمائي. فمن شأن التوصل إلى وثيقة ختامية طموحة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية أن تكفل بقاء النظام التجاري العالمي على انفتاحه. بما دعم الجهود الإنمائية المبذولة في جميع البلدان. فاحتتام جدول أعمال الدوحة الإنمائي إنما هو أضمن وسيلة لحماية المصالح التجارية الفردية ونظام التجارة المتعدد الأطراف للتصدي لتفشي التبعة الحمائية.

٣٦ - وتقول المنظمة إنها تنزعم الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية المتعلقة بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وإنها تعمل بنشاط من أجل زيادة تحقيق الغاية هاء من ذلك الهدف الرامية إلى توفير فرص الحصول على الأدوية بأسعار ميسورة في البلدان النامية. وقد أعطى إعلان الدوحة بشأن التجارة ذات صلة باتفاق حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، الدول الفقيرة المزيد من المرونة للوصول إلى الأدوية بأسعار معقولة. فقد أصبح نظام الترخيص الإلزامي الآن أكثر فعالية ويسمح بالحصول على نسخ من أدوية مسجلة بموجب ترخيص إلزامي للصادرات الموردة إلى بلدان لا تستطيع تصنيعها بنفسها.

٣٧ - وتشكل المعونة من أجل التجارة حافزا للعديد من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا التي تحتاج إلى البقاء في دائرة المنافسة واستخدام التجارة كأداة للحد من الفقر. فآثار الأزمة على توافر السيولة وما يليه من احتياجات إلى توفير الائتمانات أمر معروف. وتشدد المنظمة على أهمية تمويل التجارة بأسعار معقولة وهي تقول في هذا الصدد إن هناك حاجة إلى بذل المزيد في مجال بناء قدرات وشبكات للهياكل الأساسية في البلدان النامية تتسم بأنها إنتاجية ومستقرة على المدى الطويل. ومنذ عام ٢٠٠٥، زاد حجم المعونة من أجل التجارة بنسبة ١٠ في المائة سنويا، ليصل مجموع الالتزامات الجديدة بالعملة الأمريكية إلى أكثر من ٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. فهذه المعونة من أجل التجارة والاختتام الناجح لجولة الدوحة إنما هما الأدوات العالميتان اللتان ينبغي أن يستعين بهما المجتمع الدولي للتصدي للآثار السلبية للأزمة. فكلتاها ولدتا من رحم المصالح المتبادلة والتعاون وهما يتيحان فرصة أخرى لإعادة تفعيل التعاون المتعدد الأطراف. فتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وتأمين طموحات وتطلعات البلدان غير الساحلية في مجال السياسة التجارية إنما هي عوامل مهمة لها أثر مضاعف في تحسين الحكم العالمي وزيادة كفاءته.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٨ - يصادف العام ٢٠١١ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية. ويعرف الإعلان الحق في التنمية بأنه حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية؛ (المادة ١، ١). ويحدد الإعلان الشروط المحددة للحق في التنمية، وهي تشمل ما يلي: وضع الإنسان في صلب التنمية؛ وضمان المشاركة الفعلية والحرية والمهادفة، وضمان عدم التمييز، والتوزيع العادل لمنافع التنمية؛ واحترام حق تقرير المصير، والسيادة على الموارد الطبيعية؛ وإثراء جميع العمليات التي من شأنها تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى.

٣٩ - ولا غنى عن التعاون والتضامن الدوليين بين الدول لتبادل المنافع والأعباء المترتبة على العولمة. ويشمل ذلك كل مجالات التعاون، بما في ذلك المعونة، والتجارة، والاستثمار، وتخفيف عبء الديون، ونقل تخفيف التكنولوجيا، والحصول على الأدوية، وتمويل التنمية وتغير المناخ. ولا بد في هذا الصدد، من إصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية لضمان أن تستفيد جميع البلدان والشعوب من العولمة على حد سواء. ولا بد من أن تراعي في هذا الإصلاح ضرورة أن تشارك البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية النامية والمجتمع المدني مشاركة قوية وفعالة في عملية صنع القرار عالمياً، من أجل خلق ظروف دولية مواتية لتحقيق مزيد من التنمية العادلة والشاملة والمستدامة واحترام جميع حقوق الإنسان. وفي عالم يشهد بشكل متزايد وقوع كوارث طبيعية متكررة من صنع الإنسان، يظل التضامن بين الشعوب والأمم أمراً ضرورياً لبقاء الجنس البشري.

٤٠ - فاحترام جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد، والالتزام بممارسات الحكم الرشيد، بما في ذلك الحكم المتسم بالشفافية والمسؤولية والمساءلة والشمول والمشاركة والمستجيب لاحتياجات الشعب وتطلعاته، أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والأمن، والاستقرار الاقتصادي والسياسي والتنمية. وينبغي أن تحترم الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية هذه المبادئ بشكل جيد على الصعيدين الوطني والدولي. فالتطورات الحالية المستجدة في جميع أنحاء العالم المناهضة للأنظمة الاستبدادية، إنما تقيم الدليل على أنه لم يكن بالإمكان السكوت طويلاً على انتهاكات حقوق الإنسان، والتوزيع غير العادل للثروة والموارد الوطنية، والفساد والإقصاء والتمييز.

٤١ - وقد شهد العالم أيضاً السخط الشعبي في بلدان متقدمة النمو على سياسات اقتصادية لم تضع الناس في صلب اهتماماتها، وفشلت بالتالي في تحقيق زيادة عادلة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشخص، مما أدى إلى التهميش الاقتصادي والاجتماعي لقطاعات معينة من السكان، بمن فيهم الفقراء والشباب والمهاجرين والنساء. وفي ضوء هذه التطورات، ينبغي أن تبحث الدول عن سبل كفيلة بأن تعزز المشاركة الفعلية والحرية والهادفة للناس والمجتمع المدني في آليات صنع القرار.

٤٢ - وفي الجلسة العامة الرفيعة المستوى لدورة الجمعية العامة الخامسة والستين لاستعراض نتائج قمة الألفية، المعقودة في عام ٢٠١٠، اعترفت الدول الأعضاء بأن حقوق الإنسان عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي أن تدرج في الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة والمساواة والمشاركة وعدم التمييز والشفافية.

٤٣ - وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى تنفيذ نهج شامل وعادل يقوم على الحقوق للتمهيد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) في عام ٢٠١٢، ولتركيز على معالجة حقوق أشد الفئات الاجتماعية ضعفا. وينبغي إيلاء حيز بارز في المفاوضات لأبعاد حقوق الإنسان في التنمية المستدامة.

٤٤ - وينبغي أن تعمل الدول على تحقيق نتيجة مفيدة في جولة مفاوضات الدوحة لضمان قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحا وشفافا وأكثر عدالة ويقوم على قواعد تحكمه يضمن احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

٤٥ - وقبل تصميم وتنفيذ سياسات أو التعهد بأي التزامات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في مجال التجارة والاستثمار، ينبغي أن تنظر الدول في آثارها سياسات التجارة والاستثمار والتنمية في مجال حقوق الإنسان وأن تقيم تلك السياسات.

٤٦ - وقد تؤثر أنشطة المؤسسات التجارية على حقوق الإنسان. وفي هذه الحالة، تتخذ التدابير المتضافرة اللازمة لمنع الأعمال التجارية المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان. ويتم تشجيع الدول والشركات على مراعاة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ لتنفيذ إطار الأمم المتحدة "للمحماية والاحترام والإنصاف" الإطار الذي وضعه الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية. وتوفر المبادئ التوجيهية - لأول مرة - معيارا عالميا لمنع مخاطر الآثار السلبية على حقوق الإنسان المرتبطة بالنشاط التجاري والتصدي لها.